

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي شعبة: العلوم الاقتصادية
بعنوان:

أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر
خلال الفترة 2000 - 2025

• إشراف الأستاذ
❖ د. برنة عبد العزيز

• إعداد الطلبة:
❖ عبد الرحمن سويد
❖ عمر ولاد بكاي
❖ محمد باكرية

لجنة المناقشة



الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	اسم الأستاذ ولقبه
مشرف	جامعة غرداية	أستاذ محاضر "ب"	د. برنة عبد العزيز
مناقش	جامعة غرداية	ستاذ محاضر "أ"	د. بن ساحة علي

الموسم الجامعي: 2025-2026

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



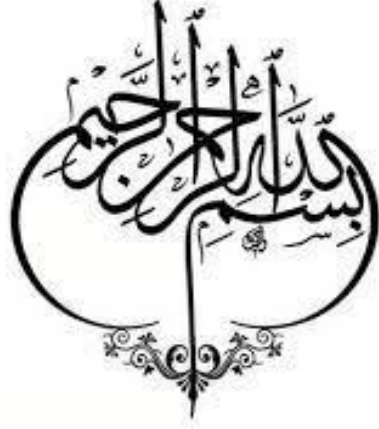
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
شعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي
بمعنوان:

أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر
خلال الفترة 2000 - 2025

• إشراف الأستاذ
❖ د. برنة عبد العزيز

• إعداد الطلبة:
❖ عبد الرحمن سويد
❖ عمر ولاد بكاي
❖ محمد باكرية

الموسم الجامعي:
2026/2025



لَكَ الْأَكْرَمُ ③ الَّذِي عَلَّمَ

{ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي ١

بِالْقَلَمِ ④ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ⑤ }

[سورة العلق: 1- 5]

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
يسعدنا أن نعرب عن خالص شكرنا وتقديرنا لكل من أسهم في إنجاز هذه المذكرة
المتواضعة.

بكل عرفان وامتنان، نخص بالشكر الجزيل الأستاذ
نسأل الله التوفيق والسداد للجميع.

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2025، من خلال الوقوف على طبيعة العلاقة بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم، وتقييم مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار في ظل الخصائص الهيكلية التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري. وفي ضوء التحليل التطبيقي، توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية تؤثر في معدلات التضخم بفعالية محدودة متأثرة بالتبعية لقطاع المحروقات؛ حيث ثبت وجود أثر إيجابي لتوسع الكتلة النقدية على التضخم (خاصة خلال فترة التمويل غير التقليدي)، وأثر عكسي لانخفاض سعر صرف الدينار الذي فاقم من حدة التضخم المستورد، في حين ظل تأثير سعر الفائدة الحقيقي محدوداً نظراً لضعف قنوات الانتقال المالي في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: سياسة نقدية، تضخم، كتلة نقدية، سعر الصرف، سعر الفائدة، بنك الجزائر، اقتصاد جزائري، تحليل قياسي .

Abstract

This study aims to analyze the impact of monetary policy on inflation in Algeria during the period from 2000 to 2025, by identifying the nature of the relationship between monetary policy tools and inflation rates, and assessing the effectiveness of monetary policy in achieving price stability in light of the structural characteristics of the Algerian economy. In light of the applied analysis, the study concluded that monetary policy affects inflation rates with limited effectiveness due to reliance on the hydrocarbon sector; the results showed a positive impact of monetary mass expansion on inflation (especially during the unconventional financing period), and an inverse impact of the dinar's exchange rate depreciation which exacerbated imported inflation, while the real interest rate effect remained limited due to weak financial transmission channels in the Algerian economy.

Keywords: Monetary Policy, Inflation, Monetary Mass, Exchange Rate, Interest Rate, Bank of Algeria, Algerian Economy, Econometric Analysis.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	4
ملخص الدراسة	6
فهرس المحتويات	7
قائمة الجداول	1
قائمة الأشكال البيانية	2
مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	6
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والتضخم	7
المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية، أهدافها، وأدواتها	7
المطلب الثاني: ماهية التضخم (مفهومه، أنواعه، أسبابه وقياسه)	10
المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية وآثار التضخم الاقتصادية والاجتماعية	13
المبحث الثاني: الرابط النظري بين السياسة النقدية والتضخم	16
المطلب الأول: النظريات الاقتصادية المفسرة للعلاقة	16
المطلب الثاني: تأثير أدوات السياسة النقدية على التضخم	16
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على قوة العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم	17
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	20
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	20
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	21
المطلب الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	22
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر (2000 – 2025)	25
تمهيد:	26
المبحث الأول: الطرق والأدوات المستعملة في الدراسة التحليلية	27
المطلب الأول: الطرق والأدوات	27
المبحث الثاني: تطور المؤشرات والأدوات النقدية في الجزائر (2000-2024)	29
المطلب الأول: تحليل تطورات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000_2024	29
المطلب الثاني: تحليل تطور مؤشرات السياسة النقدية وأثرها على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2024	30
خلاصة الفصل	35

36.....	خاتمة
39.....	المصادر والمراجع

قائمة الجداول

جدول رقم 1: الفرق بين الدراسات الحالية والدراسات السابقة.....22

قائمة الأشكال البيانية

- شكل رقم 1: تطورات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000_2024 29
- شكل رقم 2: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 وأثره على التضخم 30
- شكل رقم 3: تطور سعر صرف الدينار في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 وأثره على التضخم 31
- شكل رقم 4: تطورات سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 وأثره على التضخم 33

مقدمة

أ. تمهيد

تُعد السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، إذ تعتمد عليها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في الكتلة النقدية والسيولة والتأثير في متغيرات أساسية كالتضخم والاستثمار والنمو الاقتصادي. وقد ازدادت أهميتها مع تزايد الأزمات والتقلبات الاقتصادية العالمية، مما جعل الحفاظ على استقرار الأسعار هدفاً رئيسياً للسلطات النقدية.

ويُعتبر التضخم من أبرز التحديات الاقتصادية لما يسببه من تراجع في القدرة الشرائية وإضعاف للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وترتبط السياسة النقدية بالتضخم ارتباطاً وثيقاً عبر أدواتها المختلفة مثل المعروض النقدي وأسعار الفائدة والاحتياطي الإلزامي وسعر الصرف، غير أن فعالية هذه الأدوات تختلف حسب طبيعة الاقتصاد وخصائصه.

وتكتسي دراسة هذه العلاقة في الجزائر أهمية خاصة بسبب اعتماد الاقتصاد الوطني الكبير على المحروقات وتأثره بالتقلبات الخارجية، خاصة خلال الفترة 2000-2025 التي شهدت تحولات اقتصادية ونقدية مهمة. ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتحليل أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر وقياس مدى فعالية الأدوات النقدية في التحكم فيه.

وتتبع أهمية الدراسة من أهمية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن خطورة التضخم وآثاره على الاقتصاد والمجتمع، إضافة إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري. كما تهدف الدراسة إلى إثراء الجانب الأكاديمي وتقديم نتائج قد تساعد صناع القرار في تعزيز فعالية السياسة النقدية.

ب. إشكالية الدراسة

انطلاقاً مما سبق نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تؤثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2025)؟

ج. الأسئلة الفرعية

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية، ارتأينا طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تساعد على الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، وتتمثل فيما يلي:

- هل تؤثر تغيرات الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر؟
- هل تؤثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على التضخم في الجزائر؟
- هل يؤثر سعر الفائدة الحقيقي على التضخم في الجزائر؟

د. فرضيات الدراسة

بناءً على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، وضعنا الفرضيات التالية لاختبارها:

1. هناك أثر إيجابي لتغيرات الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر.

2. هناك أثر عكسي لتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على التضخم في الجزائر.
3. هناك أثر عكسي لسعر الفائدة الحقيقي على التضخم في الجزائر.

ه. أهداف الدراسة

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتطبيقية، تتمثل فيما يلي:
- التعرف على الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية، من حيث مفهومها، أهدافها، أدواتها، وآليات انتقال أثرها.
 - توضيح مفهوم التضخم، وأبرز أنواعه، أسبابه، وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.
 - إبراز الأسس النظرية التي تفسر العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم.
 - تحليل تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2025.
 - دراسة تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة نفسها، وتحديد أبرز العوامل المؤثرة فيها.
 - قياس وتحليل أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر من خلال الدراسة التطبيقية.
 - تقييم مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار والحد من الضغوط التضخمية.
 - اقتراح مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز فعالية السياسة النقدية في الجزائر.

و. أهمية الدراسة

- تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة، وتبرز قيمتها من خلال شقين رئيسيين:
- **الأهمية العلمية (النظرية):** تساهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة الأكاديمية والبحث العلمي في مجال الاقتصاد الكلي، وتوفر مرجعاً حديثاً للباحثين حول حركية الاقتصاد الجزائري. وتزداد هذه الأهمية لكون الدراسة تغطي فترة زمنية ممتدة وحساسة (2000-2025) تخللتها صدمات نفطية، أزمات مالية عالمية، وتداعيات جائحة كورونا، مما يسمح باختبار النظريات الاقتصادية في ظل ظروف استثنائية.
 - **الأهمية العملية (التطبيقية):** تقدم الدراسة تقييماً واقعياً لمدى نجاعة السلطات النقدية (بنك الجزائر) في كبح جماح التضخم واستقرار الأسعار. كما تسعى مخرجات هذا البحث إلى تقديم نتائج وتوصيات مبنية على أسس قياسية دقيقة، يمكن أن يستفيد منها صناع القرار في صياغة سياسات نقدية أكثر مرونة واستجابة للتغيرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وتقلبات أسواق الطاقة.

ز. حدود الدراسة

- اقتضت طبيعة هذه الدراسة تحديد مجموعة من الحدود التي تضبط مجال البحث، وتتمثل فيما يلي:

• **الحدود الموضوعية:** تتمثل في دراسة أثر السياسة النقدية على التضخم، من خلال تحليل العلاقة بين أهم أدوات السياسة النقدية والمستوى العام للأسعار، مع التركيز على مدى فعالية السياسة النقدية في التحكم في التضخم.

• **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على **الاقتصاد الجزائري** باعتباره مجال التطبيق، نظرًا لما يتميز به من خصوصيات اقتصادية ونقدية تؤثر في فعالية السياسة النقدية.

• **الحدود الزمنية:** تمتد الدراسة خلال الفترة الممتدة من **2000 إلى 2025**، باعتبارها فترة شهدت تحولات اقتصادية ونقدية مهمة في الجزائر، مما يجعلها مناسبة لتحليل العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم.

ح. أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الاعتبارات العلمية والعملية، من أهمها:

• الأهمية العلمية والاقتصادية لموضوع السياسة النقدية باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

• أهمية ظاهرة التضخم باعتبارها من أبرز الاختلالات الاقتصادية المؤثرة على الاقتصاد الوطني.

• الرغبة في فهم طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم وتحليل مدى فعالية الأدوات النقدية في التحكم في هذه الظاهرة.

• خصوصية الاقتصاد الجزائري وما يواجهه من تحديات هيكلية تستوجب دراسة فعالية السياسات الاقتصادية المعتمدة.

• ما شهدته الجزائر خلال الفترة المدروسة من تحولات اقتصادية ونقدية تستحق التحليل والدراسة.

• إثراء الرصيد العلمي في مجال الدراسات الاقتصادية التطبيقية المرتبطة بالاقتصاد الجزائري.

ط. منهج الدراسة

• نظرًا لطبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة، اعتمدنا في هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، باعتباره الأنسب لمعالجة الجانب النظري من الموضوع، من خلال عرض وتحليل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة النقدية والتضخم، وبيان مختلف النظريات الاقتصادية المفسرة للعلاقة بينهما.

• كما اعتمدنا على **المنهج القياسي التطبيقي** في الجانب العملي، من أجل قياس وتحليل أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2025، بالاستناد إلى البيانات الاقتصادية المتاحة، وتوظيف الأدوات الإحصائية والقياسية المناسبة لاختبار طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة واستخلاص النتائج العلمية الدقيقة.

ك. صعوبات الدراسة:

كغيرها من الدراسات التطبيقية في مجال الاقتصاد، واجه إنجاز هذا البحث مجموعة من التحديات المنهجية والعملية، من أبرزها:

- **شح وتضارب البيانات الإحصائية:** واجهنا صعوبة في الحصول على سلاسل زمنية متصلة ودقيقة لبعض المتغيرات، لاسيما البيانات المتعلقة بالسنوات الأخيرة (2024-2025) التي قد تعتمد على التقديرات. يضاف إلى ذلك وجود تباين أحياناً بين الإحصائيات الصادرة عن الهيئات الوطنية (الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر) وتلك الصادرة عن الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي).
- **تعقيد النمذجة القياسية وعزل المتغيرات:** نظراً لاعتماد الاقتصاد الجزائري الشديد على قطاع المحروقات، كان من الصعب عزل أثر أدوات السياسة النقدية الصافية عن تأثير العوامل الخارجية (كصدمة أسعار النفط) أو تأثير أدوات السياسة المالية (كالإنفاق العام والإصدار النقدي الاستثنائي) على معدلات التضخم.
- **التغيرات الهيكلية والتشريعية:** التعديلات المتكررة التي طرأت على قوانين النقد والقرض (مثل قانون النقد والصرف الجديد) وتوجهات السياسة النقدية خلال فترة الدراسة الممتدة لربع قرن، مما تطلب جهداً إضافياً ومستمرًا لتتبع هذه التحولات وتكييف النموذج القياسي ليعكسها بدقة.

ل. هيكل الدراسة

للإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعية، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين، يسبقهما مقدمة وتليهما خاتمة عامة.

خصصنا الفصل الأول للإطار النظري للدراسة، حيث تناولنا في **المبحث الأول** ماهية السياسة النقدية من خلال تعريفها، أهدافها، أدواتها، وقنوات انتقال أثرها، بينما خصصنا **المبحث الثاني** لدراسة ماهية التضخم من حيث مفهومه، أنواعه، أسبابه، وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، في حين تناولنا في **المبحث الثالث** العلاقة النظرية بين السياسة النقدية والتضخم، من خلال عرض أهم النظريات الاقتصادية المفسرة لهذه العلاقة وآليات تأثير أدوات السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار.

أما الفصل الثاني، فقد خصصناه للدراسة التطبيقية لأثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2025، حيث تناولنا في **المبحث الأول** تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة، بينما خصصنا **المبحث الثاني** لدراسة تطور التضخم وتحليل مصادره والعوامل المؤثرة فيه، في حين تناولنا في **المبحث الثالث** الدراسة التطبيقية للعلاقة بين السياسة النقدية والتضخم من خلال عرض نتائج التحليل القياسي وتقسيـرها ومناقشـتها.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تمهيد

يُعدّ موضوع السياسة النقدية وعلاقتها بالتضخم من أهم المواضيع التي تحظى باهتمام بالغ في الدراسات الاقتصادية الحديثة، نظراً لما له من تأثير مباشر على استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق التوازنات الأساسية، فالسياسة النقدية تمثل أداة رئيسية بيد السلطات النقدية، تهدف من خلالها إلى التحكم في عرض النقود وتوجيه النشاط الاقتصادي بما يخدم أهداف النمو والاستقرار.

في المقابل، يُعتبر التضخم من أبرز الظواهر الاقتصادية التي تؤثر على القدرة الشرائية للأفراد وعلى مختلف المؤشرات الاقتصادية، مما يجعل التحكم فيه من الأولويات الأساسية لأي سياسة اقتصادية رشيدة.

وانطلاقاً من أهمية هذه العلاقة، يسعى هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري متكامل يُمكن من فهم طبيعة السياسة النقدية والتضخم، وكذا إبراز العلاقة التي تربط بينهما من خلال مختلف المقاربات النظرية. حيث سيتم التطرق إلى المفاهيم الأساسية، والأدوات، والآليات التي من شأنها تفسير كيفية تأثير السياسة النقدية على مستويات الأسعار. وعليه، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، وهي:

• المبحث الأول: السياسة النقدية

تناول هذا المبحث المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة النقدية والتضخم، من خلال التعرض إلى تعريفهما وأهدافهما وأدواتهما، إضافة إلى قنوات انتقال السياسة النقدية وآثار التضخم الاقتصادية والاجتماعية.

• المبحث الثاني: التضخم

بعد التطرق إلى الجوانب المفاهيمية، يتم في هذا المبحث عرض أهم النظريات الاقتصادية التي فسرت العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم، مع إبراز العوامل المؤثرة في قوة هذه العلاقة.

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم

من أجل تدعيم الجانب النظري للدراسة، يخصص هذا المبحث لاستعراض أهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع السياسة النقدية والتضخم، مع بيان أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والتضخم

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية، أهدافها، وأدواتها

أولاً: تعريف السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أداة مهمة من الأدوات التي تعتمد عليها السياسات الاقتصادية بغرض التأثير في النشاط الاقتصادي والوصول إلى أهداف معينة، من خلال متغيرات اقتصادية كلية وجزئية كالاستثمار والأسعار والناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والادخار

وسياسات الاستقرار الأخرى، وهي من السياسات التي تؤثر في القطاعات الاقتصادية ومعالجة المشاكل إذا توفرت البيئة المناسبة التي تستطيع من خلالها تفعيل أدواتها لتحقيق أهدافها، وتعرف بأنها مجموعة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي بهدف التحكم بعرض النقد في الاقتصاد الوطني بحيث يتناسب هذا العرض مع النمو في الإنتاج السلعي والخدمي.¹ كما يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير التحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة.²

حسب الاقتصادي "Prather" تتضمن تنظيم عرض النقد (العملة والائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو للتأثير في كلفة الحصول عليه. أما السياسة النقدية بمعناها الواسع فتشمل جميع التنظيمات النقدية والصيرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي. بهذا المعنى فإنها تشتمل على جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير في مقدار وتوافر واستعمال النقد والائتمان.

خلاصة القول، تُعد السياسة النقدية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية الكلية، ومؤثراً رئيساً في توجيه النشاط الاقتصادي عبر التحكم في عرض النقد وأسعار الفائدة؛ حيث تساهم تقلباتها في صياغة معدلات الاستثمار والادخار، وما يتبع ذلك من تأثير مباشر على مستويات الدخل والنواتج القومي.

ثانياً: أهداف السياسة النقدية

تُعد أهداف السياسة النقدية جزءاً أساسياً من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي دون تحديد أهداف واضحة ومحددة للسياسة النقدية. وفي السياق الجزائري، حددت مجموعة من الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية من خلال النصوص القانونية، ولا سيما المادة 11 من الأمر رقم 03-11³ المتعلق بالنقد والقرض، والتي تنص على أن مهمة البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) تتمثل في توفير أفضل الشروط لنمو اقتصاد وطني منتظم ومنسجم، مع الحفاظ على استقرار الأسعار، وضمان التوازن في مختلف الطاقات الإنتاجية الوطنية، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمالي. ومن أبرز أهداف السياسة النقدية في الجزائر ما يلي:

¹ سعدوني محمد، محاضرات في السياسات الاقتصادية الكلية، مطبوع بيداغوجي موجه لطلبة السنة الأولى ماستر اقتصاد نقدي وبنكي، 2021-2022، ص 36.

² عبد المطلب عبد المجيد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 18.

³ الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، ص 3.

- تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار من خلال المحافظة على قيمة العملة. المحلية داخليا وخارجيا.¹
- تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي: اذ من الضروري ان تسعى السياسة النقدية الى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي.
- المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل.²
- المساهمة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة.³
- مكافحة التقلبات الدورية: تُعدّ مكافحة التقلبات الدورية من أبرز الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها.

ثالثا: أدوات السياسة النقدية

تظهر القوة الأساسية للسلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في قدرتها على زيادة أو إنقاص حجم النقود لدى الجهاز المصرفي، وكذلك في المجتمع وذلك عن طريق الاعتماد على مختلف الأدوات والوسائل والأساليب الفنية للسياسة النقدية وتتمثل في الأدوات المباشرة الكيفية، الأدوات الغير مباشرة والوسائل الأخرى التي يمكن أن تلجأ لها السلطات النقدية والتي تشكل في مجموعها موضوع لوضوح السياسة النقدية⁴

1. الأدوات المباشرة: (النوعية- الكيفية)

يعتمد البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية على مجموعة من الأدوات النقدية المباشرة، من أبرزها تحديد أسعار الفائدة على القروض والودائع، بالإضافة إلى وضع حدود قصوى للمبالغ الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية. ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

أ. **تأطير القروض (أو الرقابة على الائتمان):** تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار، ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز فهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية وفق نسب محددة خلال العام، وفي حال الاخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى.⁵

ب. **النسبة الدنيا للسيولة:** تعد أداة الاحتياطي القانوني من أبرز الآليات التي تمنح البنك المركزي سلطة مباشرة في توجيه النشاط الائتماني، حيث تقتضي إلزام البنوك التجارية

¹ صلاح محمد، قرواط يونس، زلاقي حنان، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها- إشارة لبعض التجارب المختارة-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد، 2018، ص 56.

² عادل فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 73.

³ بلوافي محمد، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، مجلد 1، العدد2، جوان 2012، ص 470.

⁴ حمدي زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1993، ص 328.

⁵ يحيى إيمان، زيرار سمية، أدوات السياسة النقدية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية. للاقتصاد الجزائري خلال (1990-2020)، المجلد التاسع، العدد 2، 2023، ص 525.

بالاحتفاظ بنسبة محددة من أصولها كسيولة إجبارية مقابل ودائعها، وذلك بهدف كبح التوجهات التوسعية المفرطة في الإقراض وتحسين الجهاز المصرفي ضد مخاطر السيولة.¹

ج. قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: تعتمد البنوك المركزية هذا المنهج في الدول التي تشهد تراجعاً في كفاءة أدوات السياسة النقدية، إذ تتدخل المركزية كمنافس للبنوك التجارية عبر تقديم خدمات مصرفية مباشرة، سواء بشكل دائم أو استثنائي، كمنح القروض للقطاعات الاقتصادية الحيوية التي قد تحجم البنوك عن تمويلها أو تعجز عن ذلك.²

د. الاقتناع الأدبي: هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات البنك المركزي ادبياً، بخصوص تقديم القروض وتوجيهها.

2. الأدوات الغير المباشرة: (الكمية)

هي تلك الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على الحجم الكلي للتمويل المصرفي عن طريق تأثيرها على حجم الأرصة النقدية المتوفرة لدى المصارف والأسواق النقدية والمالية، إضافة إلى تأثيرها على قدرة المصارف على خلق التمويل المصرفي المتاح، وتتمثل الأدوات الكمية للسياسة النقدية في سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطيات القانونية.³

أ. سياسة السوق المفتوح: تعتبر هذه الأداة إحدى مكونات السياسة النقدية. التي تستخدمها السلطة في الرقابة على الائتمان.

سياسة سعر الخصم: نعني به معدل الفائدة التي يحصل عليه البنك المركزي عندما يقرض البنوك التجارية أو يعيد خصم الأوراق التجارية والسندات التي تقدمها له، فتحدد معدل الخصم. من طرف. البنك. التجاري. يؤثر في قروض البنوك التجارية.⁴

المطلب الثاني: ماهية التضخم (مفهومه، أنواعه، أسبابه وقياسه)

يُعد التضخم من أبرز التحديات الاقتصادية المعاصرة نظراً لتأثيره المباشر على السلوك الاستهلاكي والاستثماري في مختلف دول العالم. وبالرغم من كونها ظاهرة عالمية، إلا أن مسبباتها وآثارها تتباين بشكل جذري بين الاقتصادات المتقدمة والنامية، مما يفرض اختلافاً في آليات معالجتها، ومن هذا المنطلق، يخصص هذا المبحث لتحديد ماهية التضخم عبر ضبط تعريفاته العلمية، واستعراض خصائصه ومسبباته الجوهرية، تمهيداً لفهم أعمق لأبعاده المختلفة.

أولاً: مفهوم التضخم

¹ مزارشي فتية، أثر السياسة النقدية. على المستوى المعيشة، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسير، جامعة سطيف، 2018، ص136.

² خباية عبد الله، الاقتصاد المعرفي للبنوك الالكترونية والبنوك التجارية السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص209.

³ بشيشي وليد، مجلخ سليم، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، دار الكتب الجامعي، الامرات، لبنان، 2017، ص93

⁴ مرجع نفسه. ص94

ويعرف التضخم بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي، تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض، كما جاء في المعجم الوسيط: هو زيادة النقود أو وسائل الدفع على حاجة المعاملات ويرجع أصل التضخم في جوهره إلى اضطراب قوى الإنتاج وعدم كفايتها في الإنتاج.¹

ويعرف أيضاً بأنه عبارة "عن الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار لكل السلع والخدمات مما يصاحبه ارتفاع في تكاليف العيشة بشكل عام.² يرى فريد مان بأن "التضخم هو ظاهرة نقدية سببها الفائض في عرض النقود من الزيادة في الإنتاج.³ لذلك يمكن إعطاء تعريف شامل للتضخم، وهو الارتفاع المتواصل والمستمر للأسعار، الذي تسببه قوة تضخمية تختلف النظريات النقدية في تفسيرها.⁴

ثانياً: أنواع التضخم

نظراً لتعدد الرؤى المفاهيمية والنظرية لظاهرة التضخم، فقد تباينت أصنافه تبعاً لمسبباته وآليات علاجه. ورغم هذا التباين، تظل السمة الجوهرية التي تجمع كافة أشكال التضخم هي انحسار كفاءة النقود في ممارسة وظائفها الاقتصادية التقليدية؛ وذلك جراء التآكل المستمر في قيمتها التبادلية وقوتها الشرائية بفعل الارتفاع المتواصل في مستويات الأسعار. وفيما يلي استعراض لأبرز هذه الأنواع:

- **التضخم الطليق (المكشوف):** يتسم هذا النوع من التضخم في ارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها.⁵
- **التضخم المقيد (المكبوت):** وهو عبارة عن حالة يظل في المستوى العام للأسعار منخفضاً بوسيلة أو بأخرى، لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن أن يسبب ارتفاع انفجاري في الأسعار في مرحلة لاحقة.⁶
- **التضخم الجامح (المفرط):** هو من أخطر أنواع التضخم حيث يظهر نتيجة للبداية المفرطة والجادة في كمية النقود المتداولة مع نقص في كمية العرض السلعي نتيجة لظروف غير عادية.⁷

¹ حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص32.

² هيثم الزغبى، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ص134.

³ كوثر عطار، تقييم أداة السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2022، أطروحة لنيل شهادة لدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2024، ص56.

⁴ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص140.

⁵ مالكي. أمال، مرجع سابق، ص18-19.

⁶ بن سماعيل مريم سهام، شريفي فاطمة الزهراء، أثر قنوات. السياسة النقدية على التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2008-2019)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وتسيير مؤسسة، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، 2020، ص28.

⁷ منور محمد، ظاهرة التضخم في الجزائر دراسة قياسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص12.

- **التضخم الزاحف:** هو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن. نسبياً، أي أن هذا الارتفاع يكون بطيئاً وفي حدود 2 بالمئة سنوياً.
- ثالثاً: أسبابه وقياسه

تتعدد المسببات الاقتصادية لظاهرة التضخم، ولعل أبرزها زيادة الأعباء التكاليفية المؤدية لرفع الأسعار، فضلاً عن العقوبات الاستيرادية وضعف كفاءة الإنتاج المحلي. كما يسهم عدم التناسب بين نمو الفائدة النقدية والإنتاجية الفعلية في تكريس الحالة التضخمية.

1. أسباب التضخم

- لقد ظهرت العديد من الآراء والنظريات التي تحاول تفسير ظاهرة التضخم وإرجاع أسبابه إلى عوامل متعددة، ويمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي:
- **زيادة الطلب الكلي (تضخم الطلب):** تحاول أغلب النظريات الحديثة تفسير التضخم بوجود إفراط في الطلب على السلع والخدمات.¹
- **انخفاض العرض الكلي:** ما أثبتنا على ذكره بالنسبة لزيادة الطلب يصلح أيضاً قوله على انخفاض العرض الذي من شأنه أن يؤدي إلى إحداث ظواهر تضخمية.²
- **استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج:** يظهر هذا بوضوح في الاقتصاديات التي تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات النهائية من الخارج.³
- **ارتفاع التكاليف الإنتاجية:** التضخم يعود إلى عوامل تؤثر على تكلفة الإنتاج وعوامل مؤسسية غير نقدية تتعلق بالهيكلية القائمة وعدم التوازن في قطاعاتها، بالإضافة إلى ذلك له تأثير على توزيع الثروة وينعكس ذلك على تكلفة عناصر الإنتاج وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

2. طريقة قياس التضخم:

هناك عدة صيغ إحصائية من أجل حساب الأرقام القياسية للأسعار (نقصد المرجحة بالكميات)، يرجع تعدد الصيغ إلى مشكلة الاختيار بين كميات سنة الأساس ونقصد هنا الرقم القياسي لاسبير (PI_L) أو كميات السنة الجارية كمرجحات للأسعار ونقصد به الرقم القياسي لباش (PI_P) وصيغتهما الرياضية على التوالي كالآتي:⁴

$$PI_L = \frac{\sum_{i=1}^n P_{i1} Q_{i0}}{\sum_{i=1}^n P_{i0} Q_{i0}} \dots \dots \dots (1.1)$$

حيث:

PI_L : الرقم القياسي لاسبير، P : سعر السلعة أو الخدمة، Q : كمية السلعة و/ أو الخدمات. n : عدد السلع والخدمات، 0: سنة الأساس، 1: سنة المقارنة.

¹ أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 81.

² بلقاضي بلقاسم، مرجع سابق، ص 143.

³ إسماعيل عبد الرحمن، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 152.

⁴ تواتي سهام، سياسات محاربة التضخم في الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021، ص 17-18.

$$PI_p = \frac{\sum_{i=1}^n P_{i1} Q_{i1}}{\sum_{i=1}^n P_{i0} Q_{i1}} \dots \dots \dots (1.2)$$

حيث:

PI_p : الرقم القياسي لباش

أما بالنسبة للرقم القياسي لفيشر فهو يعطي حلاً وسطاً لمشكلة الاختيار بين كميات سنة الأساس وكميات السنة الجارية كمرجحات، حيث أن الاختيار بينهما ينطوي على تحيز لا مبرر له سواء لسنة الأساس أو للسنة الجارية، هذا الرقم عبارة عن الوسط الهندسي للرقمين القياسيين سابق الذكر أعلاه، وصيغته كالتالي:

$$PI_F = \sqrt{PI_p \cdot PI_L} \dots \dots \dots (1.3)$$

PI_F : الرقم القياسي لفيشر

هذا من جهة ومن جهة أخرى، وبأخذنا بالحسبان نوع وعدد السلع والخدمات التي ستدخل في هذا الرقم نحصل على ثلاث أرقام رئيسية للأسعار وهي: (Dombush, Fisher, & Startz, N.D)

- مكمش الناتج الوطني (GDP Deflator)
- الرقم القياسي لأسعار المواد الاستهلاكية (price consumer Index (PCI))
- الرقم القياسي لأسعار المواد الإنتاجية (Price Producter Index (PPI))

المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية وآثار التضخم الاقتصادية والاجتماعية

تأتي السياسة النقدية في طليعة السياسات المعتمدة للتأثير في مسارات الاقتصاد الحقيقي منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، حيث جرى التعويل عليها بشكل كبير لتحقيق النمو المستدام عبر التركيز على غايتها الأساسية وهي استقرار الأسعار، وفي هذا الإطار، لم ينحصر الاهتمام في رسم السياسة النقدية فحسب، بل امتد ليركز على كفاءة وفعالية إدارة السلطات النقدية لها، من خلال الإحاطة الكاملة بالقنوات التي ينتقل عبرها أثر هذه السياسة إلى مختلف المتغيرات الاقتصادية.

أولاً: قنوات انتقال السياسة النقدية

1. القنوات التقليدية

تعتبر آلية انتقال أثر السياسة النقدية المصطلح الأكثر تداولاً لوصف الكيفية التي تؤثر بها قرارات البنك المركزي، ولا سيما التغيرات في المعروض النقدي، على مستويات الناتج والأسعار، ويُعد العرض النقدي أداةً جوهرية تؤثر من خلالها السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، وذلك بالتوازي مع مجموعة من القنوات الأخرى، وفي مقدمتها أسعار الفائدة وتأثيراتها المتعددة¹.

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2005، ص79.

- **قناة سعر الفائدة:** وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية الى هدف النمو، تأتي هذه القناة من خلال قدرتها في التأثير المباشر على الاقتصاد الحقيقي وخلال مدى زمني قصير نسبياً.¹
 - **قناة أسعار الأصول:** يقصد بالأصول هنا الأوراق المالية بحوزة القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى.²
 - **قناة سعر الصرف:** تعتبر إحدى أهم القنوات التي ينتقل من خلالها أثر السياسة النقدية، وتستخدم للتأثير على الصادرات من جهة وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.³
- 2. القنوات الحديثة**
- **قناة القرض البنكي:** تعتمد هذه القناة على تدفقات القروض داخل النظام المصرفي مع التركيز على شروط منح الائتمان للأعوان الاقتصاديين ذوي العجز المالي.
 - **قناة الميزانية:** تأخذ هذه القناة بعين الاعتبار الصحة المالية والهيكل المالي للمقرضين من جهة، والمقترضين من جهة أخرى.⁴

ثانياً: آثار التضخم الاقتصادية والاجتماعية

يُعد التضخم من الظواهر الاقتصادية المعقدة التي تلقي بظلالها السلبية على مختلف الأفراد والشركات والحكومات، ومن أبرز آثار هذه الظاهرة أنه ينتج عنه آثار بالغة الأهمية على مستوى التشغيل والإنتاج في الاقتصاد، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة بين أفراد المجتمع.

1. **آثار التضخم الاقتصادية:** من بين الآثار الاقتصادية للتضخم نذكر ما يلي:⁵
 - **التضخم على ميزان المدفوعات:** لدى التضخم دور كبير في التأثير على ميزان المدفوعات خاصة للدول التي تواجه صعوبات في نفوذ صادراتها المحلية إلى الأسواق العالمية.
 - **أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود:** عندما ترتفع الأسعار السلع والخدمات باستمرار تفقد النقود جزءاً من قدرتها وقيمتها الشرائية، وهذا يؤثر سلباً على ثقة الناس بالعملة المحلية.
 - **أثر التضخم على توزيع الثروة:** التضخم يقوم بتوضيح الكبير وتبيان فروقات في توزيع الثروات والمداخل.

¹ يحي آمال، قنوات انتقال السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد كلي مطبق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023، ص48.

² أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 39، 2017، ص19.

³ سلوكي كريمة، دحمان كنزة، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم، أطروحة دكتوراه بجامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2017، ص25.

⁵ رمضان السيد أحمد معين، أثر التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة تحليله قياسية على الاقتصاد المصري-، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطة، كلية التجارة، مصر، المجلد 35، العدد 02، 2015، ص274.

- أثر التضخم على هيكل الانتاج: ينجم عن التضخم تحويل رؤوس الأموال إلى القطاعات النشاط الاقتصادي التي لا تفيد المراحل الأولية للتنمية، نظرا لارتفاع مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المعنية بإنتاج السلع الاستهلاكية والتي تتمتع بطبيعة المضاربة.

- أثر التضخم على أسعار الفائدة: يؤدي التضخم إلى خسائر معتبرة للمقرضين أو أصحاب الديون، وللحيلولة دون هذه الخسائر ولحثهم على إقراض أموالهم للأفراد المحتاجين إلى رؤوس أموال وإلى المؤسسات المالية.

2. الآثار الاجتماعية: إن التضخم لا تنتهي آثاره في التوزيع غير عادل للدخل وتشويه أنماط الاستثمار وزيادة النزعة الاستهلاكية، بل آثاره تمتد إلى أبعد من ذلك، حيث يعتبر التضخم أهم مصادر القلق والاضطراب الاجتماعي والسياسي، إذ يؤدي انخفاض القوة الشرائية للأفراد أصحاب الدخل المحدود والأجور الثابتة وارتفاعها بالمقابل لفئات أخرى، سيعمق من الاختلال والتوازن الاجتماعي بين الأفراد سيتبع ذلك ظهور العديد من السلوكيات الاجتماعية المرتبطة الرشوة والسرقعة والتهرب الضريبي والجمركي وإلى تدني ولاء الموظفين لمنشآتهم وأعمالهم والبحث عن فرص أخرى للكسب المشروع أو غير مشروع وإلى تدني إنتاجية العمل بسبب احساسهم بعدم عدالة الأجور ويترتب على ذلك كله تراجع الدولة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي معا وتعمق المشكلات الاقتصادية السائدة فيه.¹

¹ بن البار امحمد، أثر السياسات النقدية والمالية على التضخم. في الجزائر الفترة 1986-2014، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016، ص57.

المبحث الثاني: الرابط النظري بين السياسة النقدية والتضخم

بعد الإحاطة بالإطار المفاهيمي للسياسة النقدية وأدواتها، وتحديد ماهية التضخم وأسبابه وآثاره في المبحثين السابقين، تبرز الضرورة المنهجية لفهم طبيعة التشابك الحركي بينهما؛ إذ لا يمكن تصور فعالية أي سياسة نقدية بمعزل عن قدرتها على كبح جماح التضخم وتحقيق الاستقرار السعري.

المطلب الأول: النظريات الاقتصادية المفسرة للعلاقة

تتباين تفسيرات ظاهرة التضخم تبعاً لاختلاف الأوضاع الاقتصادية؛ إذ إن تفسيرها في سياق زمني وظرف معين قد لا ينسجم مع تفسيرها في فترة أو ظروف أخرى مغايرة، ويرجع ذلك إلى تعدد المدارس الفكرية والنظريات التي تناولت هذه الظاهرة، مما أدى إلى تنوع وجهات النظر في تفسيرها.

أولاً: النظرية الكلاسيكية أو النظرية الكمية للنقود

تطورت النظرية الكمية النقدية الكلاسيكية في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، على يد الاقتصاديين الكلاسيكيين منهم "Richard cantillon et David home"، وهي نظرية تبحث في كيفية تحديد القيمة النقدية للدخل الكلي، ولأنها تعبر عن مقدار كمية النقود التي يتم حيازتها عند مستوى دخل معين، سميت بنظرية الطلب على النقود.

ثانياً: النظرية النقدية الكينزية

رغم إسهامات النظرية النقدية الكلاسيكية في تفسير الطلب على النقود، إلا أن عجزها خلال أزمة الكساد الكبير أدى إلى بروز الفكر الكينزي بقيادة جون ماينارد كينز، الذي انتقد فرضياتها وقدم تفسيراً بديلاً يربط الطلب على النقود بسعر الفائدة والطلب الكلي.

ثالثاً: النظرية النقدية المعاصرة (مدرسة شيكاغو)

يتزعم هذه المدرسة الاقتصادي الأمريكي المعاصر "Milton Friedman"، حيث نشر نظريته هذه في مقاله المشهور عام 1956 "the quantity theory of money restatement"، وتبنى "فريدمان" التحليل الاقتصادي في نظريته للطلب على النقود، لكن بأكثر شمولية وأكثر اتساعاً، وفي نفس الوقت لم يهمل التحليل الكينزي بل أخذه ببعض جوانبه.

المطلب الثاني: تأثير أدوات السياسة النقدية على التضخم

تستند مهمة وضع وتنفيذ السياسة النقدية الي البنوك المركزية، حيث تعتمد هذه الأخيرة في مكافحة التضخم على جملة من الأدوات والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: سياسة سعر الخصم

يعتبر سعر الخصم من الأسلحة التي يلجأ إليها البنك المركزي للتأثير على الائتمان المصرفي وبالتالي حجم المعروض النقدي، وهي أداة نقدية تستخدمها البنوك المركزية

للمراقبة على الائتمان. تتمثل في شراء الديون المستحقة بسعر محدد يسمى سعر إعادة الخصم. تساعد هذه السياسة في تنظيم الطلب على استخدام الائتمان وتوفير السيولة للبنوك.¹

ثانيا: الاحتياطي الإلزامي (القانوني)

تعد خط الدفاع الأول للبنك و المتعاملين، حيث يقوم البنك المركزي بمطالبة البنوك التجارية بالاحتفاظ بقدر من النقود الحاضرة لدى البنك المركزي بدون مقابل ويتحدد هذا القدر بصفة أساسية معينة من إجمالي أرصدة الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها العملاء لدى البنك المركزي في التحكم في حجم الائتمان وإدارة السياسة النقدية باستخدام هذه الأداة عن طريق تغيير نسبة الاحتياطي رفعا (أو خفضا) بما يؤدي إلى نقص (أو زيادة) حجم الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية وبالتالي إلى نقص (أو زيادة) قدرة هذه البنوك على الإقراض أو منح التسهيلات الائتمانية فيثأر بذلك الطلب على القروض بغرض الاستثمار.²

ثالثا: سياسة السوق المفتوح

هي استخدام البنك المركزي لشراء أو بيع الأوراق المالية. لتعديل حجم الكتلة النقدية وتعد هذه الأداة فعالة في التحكم في المعروض النقدي؛ في حالة التضخم، يتدخل البنك المركزي ببيع ما بحوزته من أوراق مالية لسحب فائض الكتلة النقدية، مما يؤدي إلى تقليص حجم السيولة والحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان.³

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على قوة العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم

لا تتسم العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم بالثبات أو الخطية، بل تختلف قوتها وفعاليتها باختلاف مجموعة من العوامل المؤسسية والاقتصادية. وفيما يلي أهم هذه العوامل:

أولاً: درجة استقلالية البنك المركزي

1. **مفهوم استقلالية البنك المركزي:** إن المفهوم الحقيقي لاستقلالية البنوك المركزية لا يعني الانفصال التام عن الدولة حيث أن البنك.⁴
 2. **معايير استقلالية البنك المركزي:** تتفق معظم البحوث والدراسات التي أجريت على البنوك المركزية على مجموعة من المعايير التي يتحدد على أساسها مدى استقلالية هذه البنوك ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين:⁵
- أ. **المعايير الاقتصادية.**

¹ مالكي أمال، مرجع سابق، ص 10-11.

² عادل فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 75.

³ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 122-125.

⁴ عزوز علي، قياس البنك المركزي في ظل الإصلاح المصرفية الحديثة، مداخلة المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018، ص 02.

⁵ سيدهم عبد الرحيم، لطرش ابتسام، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم: دراسة حالة الجزائر (2009-2019)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2020/2019، ص

ب. المعايير القانونية.

ثانياً: سرعة دوران النقود وعمق الأسواق المالية

1. سرعة دوران النقود والعوامل المؤثرة:

أ. ماهي سرعة دوران النقود: تحدد سرعة دوران النقود بعدد المرات التي يتم فيها استخدام وحدة النقود في المعاملات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، ويعبر عنها بالنسبة بين الدخل النقدي والكتلة النقدية أو ما يعرف بالمعروض النقدي.¹

ب. العوامل المؤثرة على سرعة دوران النقود: تتجلى العوامل المؤثرة على سرعة دوران النقود في أجل طويل وأجل قصير² وتتمثل في:

- درجة تقدم النظام المالي والائتماني: كلما كان هذا النظام متقدماً ومتطوراً وأكثر ديناميكية كلما زادت سرعة التداول.
- نظم الدفع السائدة في المجتمع: كلما توافقت مواعيد استلام الدخل مع مواعيد إنفاقها كلما قصرت المدة التي تكون فيها النقود عاطلة، وكلما كان مستوى سرعة التداول مرتفعاً.
- درجة كثافة السكان وسرعة نقل النقود: كلما زاد عدد السكان وسهل انتقال النقود من شخص إلى آخر كلما زادت سرعة التداول.

• **العوامل المؤثرة على سرعة دوران النقود في الأجل القصير:** هي العوامل التي تؤثر على سلوك الأفراد والمشروعات فيما يتعلق بحجم الأرصدة النقدية السائلة التي يفضل الأفراد الاحتفاظ بها. فلنا مثلاً أن نتوقع في فترات تزايد الضغوط التضخمية أن يفضل الأفراد عدم الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة، وهو ما يؤدي إلى زيادة سرعة التداول. أما في فترات الانكماش، فتميل سرعة التداول إلى الانخفاض، والعكس صحيح في فترات الانتعاش.

2. عمق الأسواق المالية:

أ. **الأسواق المالية:** تعرف الأسواق المالية بأنها "مكان التقاء عرض الأموال (المدخرين) بالطلب عليها (المستثمرين)، حيث أنها تساعد على تحويل جانب من مدخرات المجتمع إلى استثمارات مفيدة.³

ب. **مؤشرات قياس عمق الأسواق المالية:** هناك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس عمق الأسواق المالية، نذكر من بينها:⁴

¹ سعد أولاد العيد، مصطفى بورنان، أحمد بن مويضة، محددات سرعة دوران النقود في الجزائر 1980-2019 دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المزعة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020، ص 675.

² أحمد الشاذلي، رامي عبيد، الوليد طلحة، العوامل المؤثرة في سرعة دوران النقود، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، 2021، ص 10.

³ شعابنة رزيقة، مطبوعة محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2022/2021، ص 53.

⁴ عبد الباسط عبد الصمد مسعودي، أثر عمق الأسواق المالية على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة قياسية 1998-2022، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، 2024، ص 310.

- معدل الرسملة السوقية
- سندات الدين المالية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
- معدل حجم التداول
- ثالثاً: التضخم المستورد

1. مفهوم التضخم المستورد: عرف **Grzegorz** التضخم المستورد بأنه ذلك الارتفاع الذي يحدث في المستوى العام للأسعار بسبب زيادة الطلب الفعال على العرض، أو عن طريق زيادة تكاليف المدخلات القادمة من الشركاء الأجانب.¹
2. مؤشرات التضخم المستورد: تعتبر كل من فوائض الحساب الجاري الناجم عن حصيلة الصادرات من المحروقات وهيكّل الواردات بحكم تأثيره.

¹ ازاد احمد سعدون الدوسكي وآخرون، أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي 2003، 2010، تحليل وقياس، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2011، جامعة تكريت، العراق، ص102.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يُعد استعراض الدراسات السابقة خطوة منهجية أساسية في أي بحث علمي، حيث يسمح للباحث بالوقوف على ما توصلت إليه الجهود الأكاديمية السابقة في نفس حقل الدراسة، وتحديد موقع بحثه الحالي ضمن هذا التراكم المعرفي. وفي هذا المبحث، سيتم التطرق إلى مجموعة من الدراسات الأكاديمية (رسائل جامعية ومقالات علمية) التي تناولت العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم، مقسمة إلى دراسات باللغة العربية وأخرى باللغات الأجنبية، وصولاً إلى إبراز أوجه التميز والاختلاف بينها وبين دراستنا الحالية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

تعددت المذكرات والأطروحات الأكاديمية التي تناولت السياسة النقدية والتضخم في الجزائر، ومن أهمها نذكر:

- **الدراسة الأولى: مالكي أمال (2024/2023):** فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم: دراسة قياسية حالة الجزائر خلال فترة 2000-2022، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

. **أهداف الدراسة:** هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى فعالية أدوات السياسة النقدية المعتمدة من طرف بنك الجزائر في كبح معدلات التضخم خلال المدى القصير والطويل.

. **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى أن أدوات السياسة النقدية في الجزائر تتسم بفعالية محدودة في مواجهة التضخم، نظراً لارتباط الاقتصاد الجزائري بعوامل هيكلية وخارجية (كالتبعية لأسعار المحروقات والتضخم المستورد) تفوق في تأثيرها قوة الأدوات النقدية البحتة.

- **الدراسة الثانية: كوثر عطار (2024/2023):** تقييم أداة السياسة النقدية في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2022، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

. **أهداف الدراسة:** سعت الأطروحة إلى تقييم شامل لأدوات السياسة النقدية في الجزائر، ومحاولة بناء نموذج قياسي يوضح كيفية استجابة المتغيرات الكلية (بما فيها الأسعار) للقرارات النقدية.

. **نتائج الدراسة:** بينت النتائج أن قناة سعر الفائدة شبه معطلة في الاقتصاد الجزائري، وأن البنك المركزي يعتمد بشكل شبه كلي على الأدوات الكمية المباشرة (كالاحتياطي الإلزامي) لضبط السيولة النقدية والتأثير على التضخم.

- **الدراسة الثالثة: بن البار امحمد (2016/2015):** أثر السياسات النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نفود ومالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

• **أهداف الدراسة:** سعت هذه الأطروحة إلى تحليل الأثر المزدوج للسياسة النقدية والسياسة المالية على مستويات الأسعار، مع التركيز على طبيعة التمويل الحكومي للإنفاق.

• **نتائج الدراسة:** أكدت الدراسة أن التوسع في الإنفاق الحكومي، وما يتبعه من توسع في الكتلة النقدية، يشكلان المصدر الأساسي للضغوط التضخمية في الجزائر، وأن السياسة النقدية غالباً ما تلعب دوراً تابعاً للسياسة المالية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

حظيت الآليات النقدية باهتمام بالغ في الدراسات الأجنبية، والتي تطبق غالباً نماذج متطورة لفهم انتقال أثر السياسة النقدية. ومن هذه الدراسات نذكر:

- **الدراسة الأولى: ديفيد مايكل (David Michael) (2019/2018):** أثر السياسة النقدية على التضخم في الدول المصدرة للنفط (The Impact of Monetary Policy on Inflation in Oil-Exporting Countries)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص: اقتصاد كلي (Macroeconomics)، جامعة لندن، المملكة المتحدة.

• **أهداف الدراسة:** ركزت الدراسة على فهم ديناميكية التضخم في الدول التي تعتمد على العائدات النفطية، وكيف يمكن للبنوك المركزية إدارة السيولة الناتجة عن الصدمات النفطية.

• **نتائج الدراسة:** خلصت إلى أن البنوك المركزية في الدول الريعية تواجه "هيمنة مالية"، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى ضخ سيولة هائلة تعجز الأدوات النقدية التقليدية عن امتصاصها بالكامل، مما يولد موجات تضخمية دورية.

- **الدراسة الثانية: سارة جونسون (Sarah Johnson) (2021/2020):** فعالية أدوات السياسة النقدية غير التقليدية في الاقتصادات الناشئة (Effectiveness of Unconventional Monetary Policy Tools in Emerging Economies)، مذكرة ماستر في الاقتصاد المالي، جامعة شيكاغو، المملكة المتحدة.

• **أهداف الدراسة:** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم لجوء البنوك المركزية في الدول الناشئة إلى أدوات مثل "التمويل غير التقليدي" (طبع النقود) لتغطية عجز الموازنة، وتأثير ذلك على استقرار الأسعار.

• **نتائج الدراسة:** أوضحت الدراسة أن الاعتماد المفرط على التمويل غير التقليدي يؤدي حتماً إلى تآكل القوة الشرائية للعملة المحلية وانفلات معدلات التضخم، مشددة على ضرورة استقلالية البنك المركزي كشرط أساسي لنجاح السياسة النقدية.

- الدراسة الثالثة: روبرت سميث (Robert Smith) (2023/2022): ديناميكية التضخم المستورد وصدّات سعر الصرف (Dynamics of Imported Inflation and Exchange Rate Shocks)، مقال علمي منشور في "مجلة الاقتصاد النقدي الدولي" (Journal of International Monetary Economics)، المجلد 45، العدد 2، الولايات المتحدة الأمريكية.

- أهداف الدراسة: سعت الدراسة إلى قياس سرعة وقوة انتقال أثر تخفيض قيمة العملة (سعر الصرف) إلى الأسعار المحلية في الدول التي تعتمد بكثافة على الواردات.
- نتائج الدراسة: أثبتت النماذج القياسية المستخدمة أن أثر "قناة سعر الصرف" يكون فورياً وقوياً في رفع معدلات التضخم في الاقتصادات المستوردة، وأن سياسة التخفيض الموجه للعملة (كإجراء حمائي) غالباً ما تأتي بنتائج عكسية على مستوى استقرار الأسعار الداخلية.

المطلب الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة (العربية والأجنبية)، يمكن تلخيص أوجه التميز والفجوة البحثية التي تغطيها دراستنا الحالية في الجدول التالي:

جدول رقم 1: الفرق بين الدراسات الحالية والدراسات السابقة

وجه المقارنة	الدراسات السابقة (العربية والأجنبية)	الدراسة الحالية
الامتداد الزمني	تتوقف أغلبها عند فترات سابقة (مثل 2014، 2019، 2022)	تمتد بشكل أحدث وأشمل لتغطي الفترة من 2000 إلى 2024 (مع استشراف 2025).
تغطية الصدمات الحديثة	ركزت على صدمات قديمة (مثل أزمة 2014) أو التمويل غير التقليدي.	تتفرد بتحليل الموجة التضخمية الحادة والقياسية (9.3%) لعامي 2022 و 2023، ومرحلة الانفراج في 2024.
المقاربة التحليلية	تعتمد غالباً على القياس الإحصائي البحت (نماذج قياسية جافة).	تتبنى مقاربة تحليلية تعتمد على تقسيم "المراحل والدورات الاقتصادية" وربط المؤشرات بحركة النفط العالمية.
متغير "الفائدة الحقيقية"	إهمال واسع لـ "سعر الفائدة الحقيقي" والاكتفاء بسعر الخصم الاسمي.	إفراد تحليل عميق لتهاوي الفائدة الحقيقية للنطاق السالب الحاد (-12.1%) وتأثيره على سلوك المودعين.
آلية انتقال التضخم	تركز على جانب واحد (إما التوسع النقدي أو سعر الصرف).	تدمج بين الجانبين، مع التركيز على سياسة التخفيض الهيكلي للدينار كأحد أبرز مسببات التضخم المستورد.

المصدر: من إعداد الطلبة

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي الذي يربط بين السياسة النقدية والتضخم، حيث تبين أن السياسة النقدية تُعد من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تستهدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والحفاظ على قيمة العملة. وتعتمد السلطات النقدية في سبيل ذلك على مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة، والتي ينتقل أثرها إلى المتغيرات الكلية عبر قنوات متعددة كقناة سعر الفائدة وسعر الصرف والائتمان. في المقابل، يمثل التضخم ظاهرة اقتصادية معقدة تُعبر عن الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار وتآكل القوة الشرائية، وتتعدد مسبباته لتشمل زيادة الطلب الكلي، وارتفاع التكاليف، والاعتماد على الاستيراد (التضخم المستورد)، مما يخلق أثراً سلبية عميقة على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أظهرت النظريات الاقتصادية المختلفة ارتباطاً وثيقاً بين السياسة النقدية ومعدلات التضخم، حيث يُعد الإفراط في المعروض النقدي محركاً أساسياً للضغوط التضخمية. غير أن فعالية أدوات البنك المركزي في كبح هذه الظاهرة لا تتسم بالثبات، بل تتأثر ببيئة الاقتصاد وعوامل محورية عدة كدرجة استقلالية البنك المركزي، وسرعة دوران النقود، ودرجة الانكشاف الاقتصادي. وهو ما أكدته مراجعة الدراسات السابقة التي بينت التحديات المضاعفة التي تواجهها الدول النامية والمعتمدة على تصدير المحروقات في التحكم في التضخم. وبناءً على هذه المعطيات النظرية لتأسيس الدراسة، تبرز الحاجة الملحة للانتقال في الفصل الموالي إلى إسقاط هذه المفاهيم على واقع الاقتصاد الجزائري، بهدف قياس الأثر الفعلي والعملي للسياسة النقدية على معدلات التضخم خلال الفترة المدروسة.

الفصل الثاني:
الدراسة التطبيقية لأثر السياسة النقدية على
التضخم في الجزائر (2000 – 2025)

تمهيد:

تُعد دراسة المؤشرات النقدية وتطورها خطوة أساسية لتقييم أداء السياسة النقدية ومدى قدرتها على التحكم في المستوى العام للأسعار. لتجاوز الإطار النظري، يركز هذا الفصل على التحليل التطبيقي العميق لحركة المتغيرات النقدية الكلية في الجزائر (كالكتلة النقدية، سعر الصرف، وأسعار الفائدة الحقيقية) وانعكاساتها المباشرة على معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2024)، وفق مقارنة تحليلية تقسم المراحل الزمنية بناءً على الصدمات الاقتصادية والنفطية.

المبحث الأول: الطرق والأدوات المستعملة في الدراسة التحليلية

المطلب الأول: الطرق والأدوات

أولاً: الطريقة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المدعم بالأسلوب الإحصائي، وذلك لكونه المنهج الأنسب لوصف وتتبع مسار المتغيرات الاقتصادية والنقدية، وتحليل طبيعة العلاقة بينها لاستخلاص النتائج. وقد تم اتباع الخطوات المنهجية التالية:

1. اختيار مجتمع الدراسة والعينة:

• **مجتمع الدراسة:** يتمثل في الاقتصاد الجزائري بمتغيراته الكلية، وتحديدًا البيئة النقدية والاقتصادية التي ينشط فيها بنك الجزائر.

• **عينة الدراسة (المجال الزمني):** تم اختيار سلسلة زمنية تمتد من سنة 2000 إلى غاية سنة 2024 (بيانات سنوية تعادل 25 مشاهدة). تم اختيار هذه العينة الزمنية لكونها تغطي فترات اقتصادية متباينة (فترات الوفرة المالية، صدمات أسعار النفط، الأزمات الصحية "كورونا"، وموجات التضخم العالمية)، مما يسمح بتقييم استجابة وفعالية السياسة النقدية في ظروف اقتصادية مختلفة.

2. تحديد المتغيرات:

بناءً على الإشكالية المطروحة والفرضيات المراد اختبارها، تم تحديد المتغيرات الاقتصادية والنقدية التالية:

2.1. المتغير التابع:

• **معدل التضخم:** وهو المتغير الأساسي المراد دراسة استجابته وتأثره بالقرارات النقدية. تم الاعتماد على معدل التضخم السنوي كنسبة مئوية، كونه يعكس التغير في المستوى العام للأسعار والقدرة الشرائية داخل الاقتصاد الجزائري.

2.2. المتغيرات المستقلة:

تتمثل في مؤشرات وأدوات السياسة النقدية التي يعتمد عليها البنك المركزي، وشملت:

- **الكتلة النقدية (المعروض النقدي M2 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي):** لتمثيل مدى التوسع أو الانكماش النقدي في الاقتصاد وحجم السيولة المتداولة.
- **سعر الصرف الرسمي (الدينار مقابل الدولار الأمريكي):** لتمثيل سياسة التعويم الموجه وتأثير قيمة العملة المحلية على التوازنات الاقتصادية والتضخم المستورد.
- **معدل الفائدة الحقيقية:** لتمثيل العائد الفعلي وتكلفة الأموال بعد استبعاد أثر التضخم، ودوره في التأثير على سلوك الادخار والاستثمار.

ثانياً: الأدوات

لضمان دقة وموثوقية النتائج، تم استخدام الأدوات التالية في جمع ومعالجة البيانات: تم جمع البيانات الإحصائية من قاعدتي بيانات بنك الجزائر والبنك الدولي المنشورة في موقعيهما الإلكترونيين في شكل جداول من نمط (EXCEL). وقد تم الاعتماد على هاتين القاعدتين لكونهما من أهم وأوثق مصادر البيانات والأرقام، حيث توفران معلومات دقيقة، رسمية، ومحدثة بشأن الظواهر الاقتصادية والنقدية للجزائر.

وبعد عملية جمع البيانات، تم الاعتماد على برنامج الجداول الحسابية (Microsoft EXCEL) من أجل معالجة هذه السلاسل الزمنية، وتحويل بيانات مختلف مؤشرات الدراسة إلى أشكال ومنحنيات بيانية دقيقة، وهو ما ساعد بشكل كبير في تسهيل القراءة البصرية للاتجاهات، وتعميق التحليل، وتوضيح فترات الذروة والتراجع للمتغيرات المدروسة.

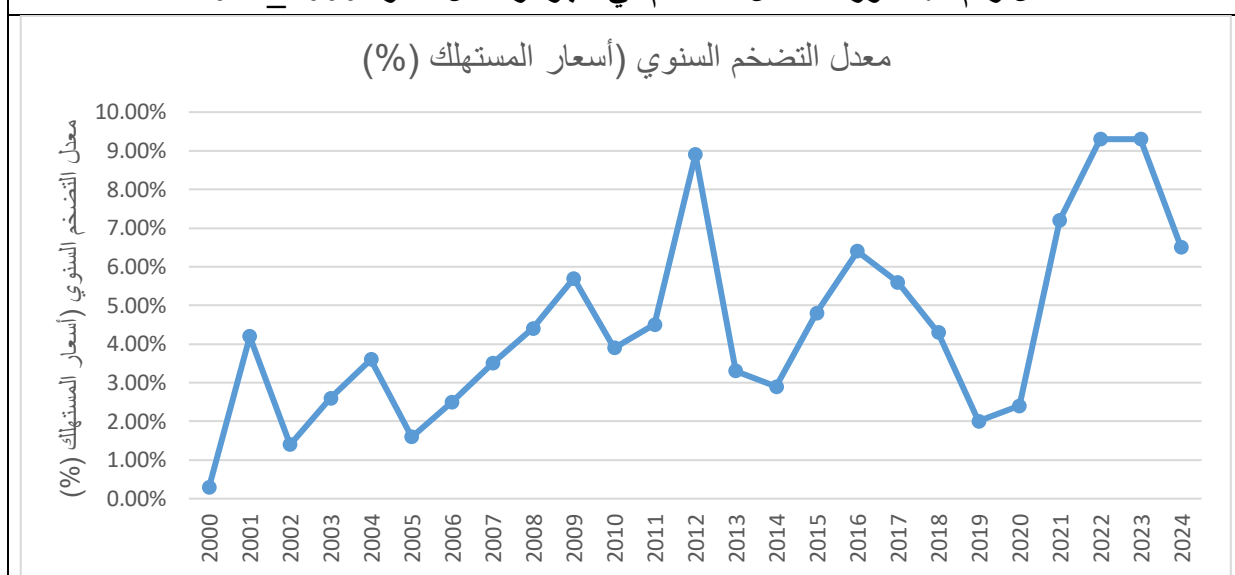
المبحث الثاني: تطور المؤشرات والأدوات النقدية في الجزائر (2000-2024)

يتناول هذا المبحث تحليلاً تطبيقياً لأهم المؤشرات النقدية التي تعتمد عليها السلطات في الجزائر لإدارة الكتلة النقدية وقيمة العملة، وكيف تفاعلت هذه المؤشرات مع الصدمات الخارجية والداخلية.

المطلب الأول: تحليل تطورات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000_2024

يعبر التضخم عن وتيرة ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وهو المرآة التي تعكس أثر السياسات النقدية والظروف العالمية على القدرة الشرائية .

شكل رقم 1: تطورات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000_2024



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL ومعطيات الملحق رقم 01

أ- تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2024

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن

من خلال الشكل البياني، يُلاحظ أن معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2024) عرف تذبذباً واضحاً بين الارتفاع والانخفاض. حيث سجل مستويات منخفضة جداً في بداية الفترة سنة 2000، قبل أن يعرف ارتفاعات متقطعة خلال الفترة (2001-2011) تراوحت عموماً بين 1% و6%، مع تسجيل ارتفاعات ملحوظة خلال سنتي 2008 و2009 نتيجة تأثير الاقتصاد المحلي بالتقلبات الاقتصادية العالمية وارتفاع أسعار المواد الأساسية والطاقة.

وفي سنة 2012، سجل معدل التضخم أعلى قيمة له خلال الفترة المدروسة، قبل أن يعود إلى مستويات أقل نسبياً خلال الفترة (2013-2020)، حيث عرف استقراراً نسبياً مع تسجيل أدنى مستوى سنة 2019، ما يعكس تحسناً في استقرار الأسعار خلال هذه المرحلة. ابتداءً من سنة 2021، عاد معدل التضخم للارتفاع بشكل حاد، ليبلغ مستويات مرتفعة خلال سنتي 2022 و2023، وذلك نتيجة تداعيات الأزمات العالمية بعد جائحة كوفيد-19 وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة واختلال سلاسل التوريد.

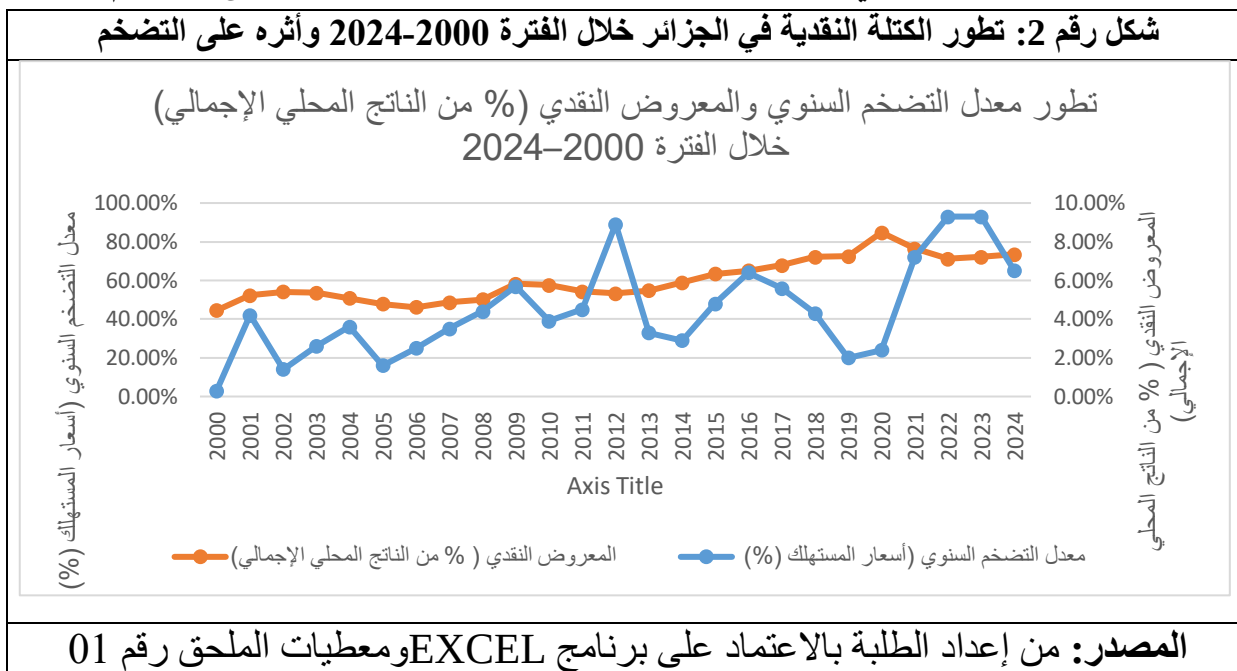
أما سنة 2024، فقد سجل معدل التضخم تراجعاً نسبياً مقارنة بالسنوات السابقة، رغم بقاءه عند مستويات مرتفعة نسبياً، وهو ما يشير إلى بداية انحسار تدريجي للضغوط التضخمية.

المطلب الثاني: تحليل تطور مؤشرات السياسة النقدية وأثرها على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2024

سنتناول في هذا المطلب تحليل مؤشرات السياسة النقدية وأثرها على التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة

أولاً: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 وأثره على التضخم

شكل رقم 2: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 وأثره على التضخم



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL ومعطيات الملحق رقم 01

أ- تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 وأثره على التضخم

خلال الفترة (2000-2004) كان المعرض النقدي في مستويات متوسطة مع تسجيل معدل تضخم منخفض نسبياً، وهو ما يعكس حالة من الاستقرار العام في الأسعار. أما بين (2005-2011) فقد عرف المعرض النقدي ارتفاعاً تدريجياً، في حين بقي معدل التضخم في مستويات معتدلة مع بعض التذبذب دون تأثير مباشر قوي. وخلال الفترة (2012-2014) تم تسجيل ارتفاع أوضح في معدل التضخم بالتوازي مع استمرار زيادة الكتلة النقدية، مما يشير إلى بداية ظهور ضغوط سعرية مرتبطة بتوسع السيولة.

أما خلال الفترة (2015-2020) فقد شهد المعرض النقدي ارتفاعاً قوياً ومستمرّاً، في حين بقي معدل التضخم مستقرّاً نسبياً رغم هذا النمو في السيولة، مما يدل على وجود عوامل أخرى ساهمت في امتصاص أثرها. في المقابل، بين (2021-2023) ارتفع معدل التضخم بشكل واضح ومتسارع بالتزامن مع استمرار ارتفاع المعرض النقدي، وهو ما يعكس انتقالاً أقوى لأثر السيولة النقدية إلى الأسعار. أما سنة 2024 فقد عرفت انخفاضاً نسبياً في

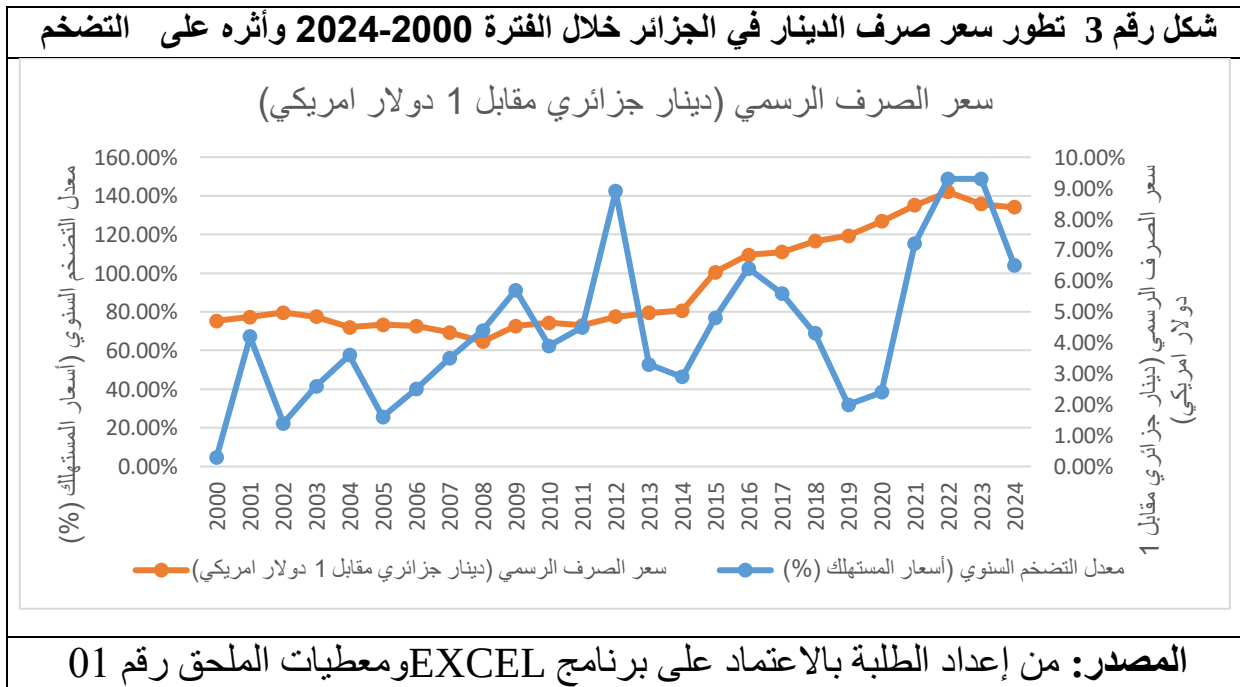
معدل التضخم رغم بقاء المعروض النقدي عند مستويات مرتفعة، مما يدل على بداية تحسن نسبي في استقرار الأسعار.

ب- أثر تغير المعروض النقدي على معدل التضخم

من خلال تحليل العلاقة بين المعروض النقدي ومعدل التضخم،

يتضح أنه خلال الفترة (2000-2014) كانت هذه العلاقة ضعيفة وغير مباشرة، حيث لم يكن ارتفاع السيولة يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار بسبب تأثير عوامل اقتصادية أخرى. أما خلال الفترة (2015-2020) فقد استمر ارتفاع المعروض النقدي دون انعكاس قوي على التضخم، ما يشير إلى ضعف انتقال أثر السيولة إلى السوق. في المقابل، خلال الفترة (2021-2023) أصبحت العلاقة أكثر وضوحاً، حيث تزامن ارتفاع المعروض النقدي مع ارتفاع ملحوظ في التضخم. أما في سنة 2024، فقد سُجل تراجع نسبي في التضخم رغم استمرار ارتفاع السيولة، مما يعكس تحسناً نسبياً في التوازن الاقتصادي أو فعالية أكبر للسياسات النقدية.

ثانياً: تطور سعر صرف الدينار في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 وأثره على التضخم



أ- تطور سعر صرف الدينار في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 وأثره على التضخم

خلال الفترة (2000-2008) عرف سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي استقراراً نسبياً مع ميل نحو التحسن، في حين بقي معدل التضخم في مستويات منخفضة إلى متوسطة. ويعكس ذلك حالة من الاستقرار النسبي في قيمة العملة والأسعار خلال هذه المرحلة.

أما خلال الفترة (2009-2014) فقد شهد سعر الصرف اتجاهاً تصاعدياً تدريجياً، بالتزامن مع تذبذب معدل التضخم وبلوغه مستويات أعلى مقارنة بالفترة السابقة. ويشير ذلك إلى بداية ظهور بعض الضغوط التضخمية المرتبطة بتراجع قيمة الدينار.

وخلال الفترة (2015-2020) سجل سعر الصرف ارتفاعاً مستمراً، ما يعكس انخفاضاً تدريجياً في قيمة الدينار أمام الدولار، بينما بقي معدل التضخم في مستويات معتدلة نسبياً رغم بعض التقلبات. ويُظهر ذلك أن تأثير سعر الصرف على الأسعار لم يكن مباشراً أو قوياً خلال هذه المرحلة.

أما خلال الفترة (2021-2023) فقد استمر تراجع قيمة الدينار بالتوازي مع ارتفاع واضح في معدل التضخم، وهو ما يعكس تزايد الضغوط السعيرية وظهور علاقة أكثر وضوحاً بين تطور سعر الصرف والمستوى العام للأسعار.

أما سنة 2024 فقد عرفت تحسناً نسبياً في استقرار سعر الصرف، بالتزامن مع تراجع معدل التضخم مقارنة بالسنوات السابقة، مما يشير إلى بداية تحسن نسبي في استقرار الأسعار.

ب- أثر تغير سعر الصرف على معدل التضخم

من خلال تحليل العلاقة بين سعر الصرف الرسمي ومعدل التضخم،

يتضح أنه خلال الفترة (2000-2014) كانت العلاقة بين المتغيرين ضعيفة نسبياً، حيث لم يكن تغير سعر الصرف ينعكس بشكل مباشر على تطور الأسعار بسبب تأثير عوامل اقتصادية أخرى.

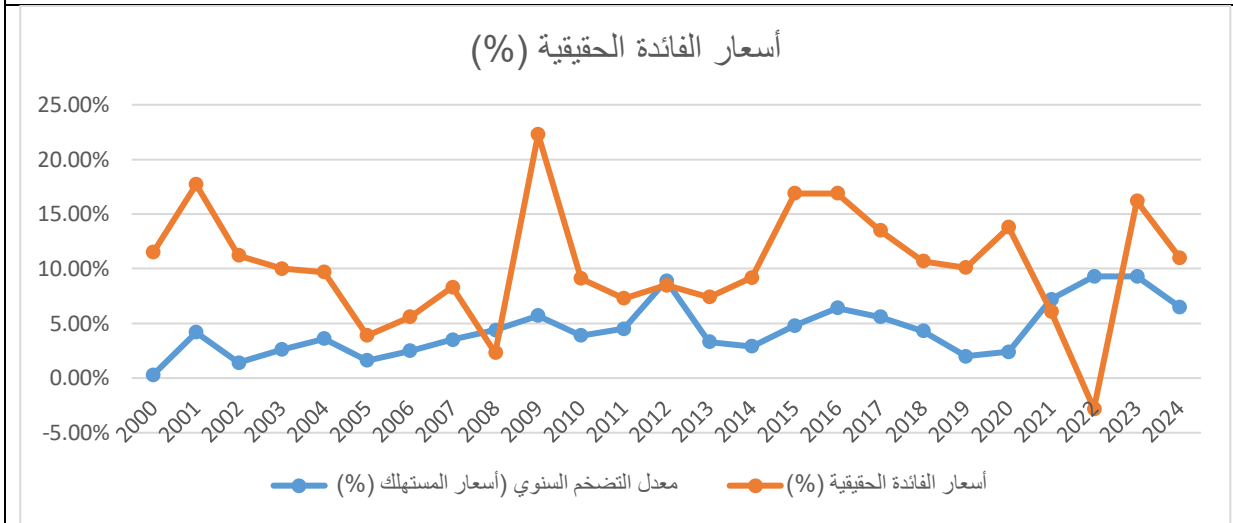
أما خلال الفترة (2015-2020) فقد استمر تراجع قيمة الدينار دون أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع قوي في معدل التضخم، مما يدل على محدودية انتقال أثر سعر الصرف إلى الأسعار المحلية.

في المقابل، خلال الفترة (2021-2023) أصبحت العلاقة أكثر وضوحاً، حيث تزامن انخفاض قيمة الدينار مع ارتفاع ملحوظ في معدل التضخم، وهو ما يعكس انتقال جزء من أثر تقلبات سعر الصرف إلى أسعار السلع والخدمات.

أما سنة 2024 فقد سُجل تراجع نسبي في معدل التضخم مع تحسن نسبي في استقرار سعر الصرف، مما يعكس تحسناً محدوداً في التوازن النقدي واستقرار الأسعار.

ثالثاً: تطورات سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 وأثره على التضخم

شكل رقم 4 تطورات سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 وأثره على التضخم



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL ومعطيات الملحق رقم 01

أ- تطورات سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 وأثره على التضخم

خلال الفترة (2000-2007) سجلت أسعار الفائدة الحقيقية مستويات إيجابية ومرتفعة نسبياً مقارنة بمعدل التضخم، حيث ظل التضخم في حدود معتدلة، مما يعكس استقراراً نسبياً في الأسعار وفعالية السياسة النقدية في الحفاظ على عوائد حقيقية موجبة.

أما خلال الفترة (2008-2014) فقد عرفت أسعار الفائدة الحقيقية تذبذباً ملحوظاً، حيث سجلت قيماً سالبة في سنتي 2008 و 2012 نتيجة ارتفاع معدلات التضخم مقارنة بأسعار الفائدة الحقيقية، وهو ما يعكس تعرض الاقتصاد لبعض الضغوط التضخمية التي أثرت على العائد الحقيقي للمدخرات.

وخلال الفترة (2015-2020) شهدت أسعار الفائدة الحقيقية تحسناً واضحاً وارتفاعاً ملحوظاً، حيث تجاوزت في عدة سنوات مستوى 10%، في حين بقي معدل التضخم في مستويات متوسطة نسبياً، مما يدل على اتساع الفارق بين المتغيرين وتحسن العائد الحقيقي.

أما خلال الفترة (2021-2023) فقد سجلت العلاقة بين المتغيرين تذبذباً حاداً، إذ ارتفع التضخم بشكل كبير خاصة خلال سنتي 2022 و 2023، مقابل تراجع أسعار الفائدة الحقيقية إلى مستويات سالبة سنة 2022، قبل أن تعود للارتفاع سنة 2023، وهو ما يعكس تأثير الضغوط التضخمية القوية خلال هذه الفترة.

وفي سنة 2024 انخفض كل من معدل التضخم وأسعار الفائدة الحقيقية مقارنة بالسنة السابقة، حيث بلغ التضخم 6.5% مقابل 4.5% لأسعار الفائدة الحقيقية، مما يشير إلى بداية عودة قدر من التوازن النسبي بين المتغيرين.

ب- أثر تغير معدل التضخم على أسعار الفائدة الحقيقية

من خلال تحليل العلاقة بين معدل التضخم وأسعار الفائدة الحقيقية، يتضح أنه خلال الفترة (2000-2007) كانت العلاقة مستقرة نسبياً، حيث ترافقت معدلات التضخم المنخفضة مع أسعار فائدة حقيقية موجبة ومرتفعة. أما خلال الفترة (2008-2014) فقد أصبحت العلاقة أكثر وضوحاً، إذ أدى ارتفاع التضخم في بعض السنوات إلى تراجع أسعار الفائدة الحقيقية ووصولها إلى مستويات سالبة. وخلال الفترة (2015-2020) حافظت أسعار الفائدة الحقيقية على مستويات مرتفعة رغم التذبذب النسبي للتضخم، مما يشير إلى محدودية تأثير التضخم على العائد الحقيقي خلال هذه المرحلة. في المقابل، بين (2021-2023) أدى الارتفاع القوي للتضخم إلى تآكل أسعار الفائدة الحقيقية بشكل واضح، خاصة سنة 2022 التي سجلت أدنى قيمة خلال الفترة المدروسة. أما في سنة 2024 فقد ساهم تراجع التضخم في استعادة قدر من الاستقرار، رغم استمرار بقاء الفارق بين المتغيرين محدوداً مقارنة بالسنوات السابقة.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، يتضح أن السياسة النقدية في الجزائر شهدت تطوراً ملحوظاً خلال الفترة (2000-2025)، سواء من حيث الإطار المؤسسي أو من حيث الأدوات المعتمدة، حيث حاولت السلطات النقدية التكيف مع التحولات الاقتصادية الداخلية والتقلبات الخارجية، خاصة تلك المرتبطة بأسعار النفط والأزمات العالمية. كما أظهر تحليل تطور معدلات التضخم أن هذه الأخيرة اتسمت بعدم الاستقرار، حيث تعاقبت فترات من الارتفاع والانخفاض نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل، سواء كانت داخلية مثل التوسع في الكتلة النقدية وتمويل العجز، أو خارجية مثل التضخم المستورد وتقلبات الأسعار العالمية.

وفيما يتعلق بالربط بين السياسة النقدية والتضخم، فقد بينت الدراسة التطبيقية أن العلاقة بينهما قائمة لكنها غير مستقرة، حيث تتأثر بدرجة كبيرة بالعوامل الهيكلية التي تميز الاقتصاد الجزائري. كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي والبياني وتتبع المنحنيات أن الكتلة النقدية وسعر الصرف يمثلان محددين أساسيين للتضخم، في حين يبقى تأثير سعر الفائدة محدوداً نسبياً.

وعليه، يمكن القول إن فعالية السياسة النقدية في التحكم في التضخم تبقى نسبية، وهو ما يستدعي تعزيز دورها من خلال إصلاحات هيكلية، وتطوير قنوات انتقالها، وتحسين التنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى، بما يساهم في تحقيق استقرار الأسعار على المدى الطويل.

خاتمة

تناولنا في هذه الدراسة موضوع أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2025)، باعتباره من المواضيع الاقتصادية المهمة التي ترتبط مباشرة بتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي. وقد سعينا من خلال هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر، من خلال الجمع بين الإطار النظري الذي يوضح طبيعة السياسة النقدية والتضخم، والجانب التطبيقي الذي يبرز تطور هذه العلاقة في الاقتصاد الجزائري. وبعد تحليل المعطيات النظرية والتطبيقية، خلصنا إلى مجموعة من الاستنتاجات تم تقسيمها وفقاً للعناصر التالية:

أولاً: نتائج اختبار الفرضيات

بناءً على نتائج الدراسة التطبيقية، تم اختبار الفرضيات الثلاث التي بنيت عليها الدراسة كالتالي:

- الفرضية الأولى (هناك أثر إيجابي لتغيرات الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر):**
فرضية مقبولة، حيث أظهرت النتائج أن التوسع ونمو الكتلة النقدية (خاصة خلال فترات اللجوء إلى التمويل غير التقليدي والإصدار النقدي) أدى إلى زيادة السيولة بشكل فاق نمو الإنتاج الحقيقي، مما ولد ضغوطاً تضخمية مباشرة.
- الفرضية الثانية (هناك أثر عكسي لتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على التضخم في الجزائر):**
فرضية مقبولة، إذ تبين أن الانخفاض وتخفيض قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية ساهم بشكل مباشر في ارتفاع تكلفة السلع المستوردة، وهو ما انعكس على المستوى العام للأسعار وأدى إلى تفاقم ظاهرة "التضخم المستورد".
- الفرضية الثالثة (هناك أثر عكسي لسعر الفائدة الحقيقي على التضخم في الجزائر):**
فرضية مقبولة (ولكن بفعالية محدودة)، حيث أثبتت الدراسة أن لأسعار الفائدة أثراً عكسياً نظرياً، إلا أن تأثيرها الفعلي في كبح التضخم داخل الاقتصاد الجزائري يبقى ضعيفاً ومحدوداً، وذلك بسبب ضعف قنوات الانتقال النقدي، هيمنة البنوك العمومية، وعدم تطور السوق المالية بالشكل الكافي.

ثانياً: نتائج عامة

- إلى جانب اختبار الفرضيات، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج العامة أهمها:
- تُعد السياسة النقدية أداة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، غير أن فعاليتها ترتبط بمدى تطور النظام المالي والمصرفي ككل.
 - يمثل التضخم في الجزائر ظاهرة متعددة الأسباب، لا ترتبط فقط بالعوامل النقدية، بل تتأثر بشدة بعوامل خارجية وهيكلية (أسعار الواردات، أسعار النفط، وضعف جهاز الإنتاج المحلي).
 - يظل التحكم في التضخم في الجزائر مرهوناً بتكامل السياسة النقدية مع السياسات المالية والتجارية، وليس بالاعتماد على الأدوات النقدية وحدها.

- أظهرت الفترة المدروسة تذبذباً واضحاً في مستويات التضخم، حيث بلغت مستويات قياسية حادة خلال الأزمات وتراجع قيمة العملة، قبل أن تتجه نحو الاستقرار النسبي.

ثالثاً: توصيات

بناءً على النتائج المتوصل إليها، نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة تعزيز استقلالية بنك الجزائر بما يسمح له باتخاذ قرارات نقدية أكثر فعالية ومرونة في مواجهة الضغوط التضخمية.
- التحكم في نمو الكتلة النقدية وربطه بمستوى الإنتاج الحقيقي، لتفادي تحول التوسع النقدي إلى ركود تضخمي.
- تحسين إدارة سعر الصرف بما يحد من انتقال التضخم المستورد إلى الاقتصاد الوطني.
- تطوير السوق المالية والنقدية وتفعيل أدوات السوق المفتوحة لتحسين فعالية قناة سعر الفائدة.
- العمل على تنويع الاقتصاد الوطني وتقوية القاعدة الإنتاجية لتقليل التبعية المفرطة لقطاع المحروقات.

رابعاً: آفاق الدراسة

نظراً لتشعب الموضوع وارتباط التضخم بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى خارج نطاق السياسة النقدية، نفتح المجال للباحثين مستقبلاً للتطرق إلى المواضيع المكملّة التالية:

1. أثر السياسة المالية (الإنفاق العام والضرائب) على معدلات التضخم في الجزائر.
 2. دور السياسة التجارية في الحد من التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري.
 3. أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على الاستقرار النقدي والمالي في الجزائر.
- وفي الأخير، يمكن القول إن السياسة النقدية في الجزائر تؤثر في التضخم، لكنها لا تمثل العامل الوحيد المحدد له، إذ إن فعالية هذه السياسة تبقى مرتبطة بمدى معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني. لذلك، فإن تحقيق استقرار الأسعار يتطلب رؤية اقتصادية شاملة تقوم على إصلاح النظام المالي، تنويع الاقتصاد، وتعزيز التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر (النصوص القانونية)

- الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية.

ثانياً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

- إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
- أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- بشيشي وليد، مجلخ سليم، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، دار الكتب الجامعي، الإمارات، لبنان، 2017.
- حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- حمدي زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1993.
- خباية عبد الله، الاقتصاد المعرفي للبنوك الالكترونية والبنوك التجارية السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.
- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2005.
- عبد المطلب عبد المجيد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.
- هيثم الزغبى، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.

2. الرسائل والأطروحات الجامعية:

• أطروحات الدكتوراه:

- بن البار امحمد، أثر السياسات النقدية والمالية على التضخم في الجزائر الفترة 1986-2014، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016.
- تواتي سهام، سياسات محاربة التضخم في الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021.
- سلوكي كريمة، دحمان كنزة، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم، أطروحة دكتوراه بجامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2017.
- كوثر عطار، تقييم أداة السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2022، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2024.
- مزراشي فتيحة، أثر السياسة النقدية على المستوى المعيشة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2018.

قائمة المصادر والمراجع

- يحي آمال، قنوات انتقال السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد كلي مطبق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023.
- رسائل الماجستير:
 - منور محمد، ظاهرة التضخم في الجزائر دراسة قياسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016.
- مذكرات الماستر:
 - بن سماعيل مريم سهام، شريفي فاطمة الزهراء، أثر قنوات السياسة النقدية على التضخم في الجزائر دراسة قياسية الفترة (2008-2019)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير مؤسسة، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، 2020.
 - سيدهم عبد الرحيم، لطرش ابتسام، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم دراسة حالة الجزائر 2009-2019، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2020/2019.
- 3. المقالات العلمية والمجلات المحكمة:
 - أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 39، 2017.
 - أحمد الشاذلي، رامي عبيد، الوليد طلحة، العوامل المؤثرة في سرعة دوران النقود، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، 2021.
 - آزاد احمد سعدون الدوسكي وآخرون، أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي 2003-2010 تحليل وقياس، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2011، جامعة تكريت، العراق.
 - بلوافي محمد، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، مجلد 1، العدد 2، جوان 2012.
 - رمضان السيد أحمد معين، أثر التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد المصري-، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، مصر، المجلد 35، العدد 02، 2015.
 - سعد أولاد العيد، مصطفى بورنان، أحمد بن مويضة، محددات سرعة دوران النقود في الجزائر 1980-2019 دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020.
 - صلاح محمد، قرواط يونس، زلاقي حنان، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها - إشارة لبعض التجارب المختارة-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2018.

قائمة المصادر والمراجع

- عبد الباسط عبد الصمد مسعودي، أثر عمق الأسواق المالية على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة قياسية 1998-2022، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، 2024.
- يحيى إيمان، زيرار سمية، أدوات السياسة النقدية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري خلال (1990-2020)، المجلد التاسع، العدد 2، 2023.

4. المطبوعات، المحاضرات الجامعية، والمداخلات العلمية:

- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- سعدوني محمد، محاضرات في السياسات الاقتصادية الكلية، مطبوع بيداغوجي موجه لطلبة السنة الأولى ماستر اقتصاد نقدي وبنكي، 2021-2022.
- شعابنة رزيقة، مطبوعة محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2021/2022.
- عزوز علي، قياس البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، مداخلات المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique Et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère De L'Enseignement Supérieur Et De la recherche Scientifique
جامعة غرداية
Université de Ghardaïa

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
Faculté des sciences Economiques, Commerciales et sciences de Gestion
Département Sciences économiques

غرداية يوم: 2026/06/28

شهادة تصحيح مذكرة
(ليسانس)

يشهد الأستاذ (ة): عبد العزيز بونة بصفته عضو لجنة تقييم (الصفة في اللجنة) مشرفا
بأن الطالب(ة):

الإسم واللقب (طالب 01): ياكري محمد رقم التسجيل: 39450715.....
الإسم واللقب (طالب 02): أولاد البكاي عمر رقم التسجيل: 37035603.....
الإسم واللقب (طالب 03): سويد محمد عبد الرحمان رقم التسجيل: 39555404.....
المستوى الدراسي: الثالثة ليسانس التخصص: اقتصاد نقدي ومالي
تاريخ المناقشة: 2026/06/14.....

عنوان المذكرة: أثر السياسة النقدية على التصخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2025

يشهد بأن أن الطالب (الطالبة): المذكورين أعلاه قد إلتزم (أ): بجميع الملاحظات وقام (أ) برفع التحفظات المقدمة له (ما) من طرف لجنة التقييم وأن المذكرة قابلة للإيداع النهائي على هذا النحو.

رئيس القسم
قسم العلوم الاقتصادية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إمضاء الأستاذ المكلف (ة): بمتابعة التصحيح
برنه عبد العزيز

الهاتف / الفاكس: +213 (0) 29 25 81 09 / +213 (0) 29 25 81 09
البريد الإلكتروني للكلية: fscg@univ-ghardaia.dz
الموقع الإلكتروني للكلية: <https://fscg.univ-ghardaia.dz>
البريد الإلكتروني: s.eco@univ-ghardaia.edu.dz